تقرير عن أعمال المجلس خلال دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر

صاحب السمو الشيخ الدكتور

سلطان بن محمد القاسمي

عضو المجلس الأعلى للإتحاد

حاكم إمارة الشارقة

سمو الشيخ

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد، نائب حاكم الشارقة

رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مرسوم أميري رقم (59) لسنة 2022م بشأن دعوة المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد لدوره العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر	11
كلمة رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة	13
كلمة أمين عام المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة	15
كلمة الافتتاح يلقيها حضرة صاحب السمو ولي العهد نائب الحاكم	17
حصاد المجلس خلال دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر	19
الزمن المستغرق للمناقشة في الجلسات العامة	20
أعمال المجلس في الجانب التشريعي	23
أولاً: المراسيم بقوانين الصادرة في فترة غياب المجلس	24
ثانياً: مشروعات القوانين	25
أعمال المجلس في الجانب الرقابي	32
أولاً: الموضوعات العامة	32
ثانياً: الأسئلة البرلمانية	42
أعمال اللجان	43
أولاً: الاجتماعات والزيارات	43
ثانياً: الجهات الحكومية التي تمت زيارتها من قبل اللجان	45
مرسوم أميري رقم (37) لسنة 2023 بشأن فض دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة	47

مقدمة

إن انتهاء أعمال الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة في دور انعقاده العادي الرابع يأتي ليؤكد على ما قدمه المجلس وبذله الأعضاء والعضوات من جهود لتمكين كافة الدوائر والجهات لتحقيق المزيد من المنجزات والرقي بالمكتسبات نحو رخاء الوطن وتقدم إمارة الشارقة.

وسعى المجلس وفق منظومة أعماله إلى تحقيق رؤيته في أهمية التعاون من أجل خدمة إمارة الشارقة في الحفاظ على المجتمع من خلال بناء الإنسان، إضافة إلى المبادرات في مجالات التعليم والإسكان والتوظيف والرعاية المتكاملة والاقتصاد، بهدف دعم استقرار الأسر لينعكس هذا الاستقرار على المجتمع والحفاظ عليه من كافة جوانبه.

بحث المجلس في جوانب عدة تواكبت مع توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة)حفظه الله ورعاه)، من العمل على تسليط الضوء على مختلف جوانب الحياة في الإمارة، من الإسكان والصحة والتعليم إلى الرعاية الخاصة بفئة الشباب، واتجهوا نحو تحقيق تقدم ملموس في رفع مستوى الرفاهية للمواطنين.

ولاشك بأن لكلمة سمو الشيخ/ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب حاكم الشارقة في افتتاح الدورة الأخيرة من الفصل التشريعي العاشر ، الأهمية بمكان ، في توجيه طاقات المجلس نحو مختلف الموضوعات الوطنية ، ونتلمس ما جاء في تلك الكلمة بقول سموه : لقد أُنشأ المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة على قواعدٍ متينة وضعها صاحب السمو الشيخ الدكتور /سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، ليكون عوناً وسنداً له، وركناً أساسياً في تنظيم الجهاز الحكومي لإمارة الشارقة، ومضرباً للمثلِ في العمل البرلماني والحكومي القائم على التعاون والتكامل والتوازن فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وليُباشرُ مجلسكم من المهام والاختصاصات التشريعية والرقابية ما يُلبي طموحات سموه، ويحقق الأهداف المرجوة، ولكي يتحقق هذا فلابد من وضع توجيهات صاحب السمو حاكم الشارقة نُصب أعيينا والعمل كما يوصينا دائماً للسعي في سبيل تحقيق المصلحة العامة، لذلك فنحن نؤكد على ما أوصيناكم به أنتم وجميع الجهات الحكومية في إمارة الشارقة على العمل بأقصى درجات التعاون والتكامل لتحقيق المصلحة العامة، والمحافظة على ما تحقق من مكاسب وإنجازات، ونحنُ على ثقة بأنكم جميعاً أهلٌ للمسؤولية.

وبالفعل سعى المجلس إلى بناء أولوياته في طرح الموضوعات المجتمعية ومناقشته في كافة جلساته وأعمال لجانه فضلا عن مخرجاته التي عززت من نجاح عمل المجلس كبرلمان محلي يمثل إمارة الشارقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم دعوة المجلس للانعقاد

مرسوم أميري رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢٢م

بشأن

دعوة المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد لدوره العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاتهما،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت:

المادة (١)

يُدعى المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد في دوره العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر يوم الخميس ١٧ ربيع الأول ١٤٤٤هـ، الموافق ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢م.

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الاثنين: ٠٧ ربيع الأول ١٤٤٤هـ

الموافق: ٠٣ أكتوبر ٢٠٢٢م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

كلمة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

مع اختتام دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، يسدل الستار عن سلسلة من الإنجازات والتقدم في مجال العمل البرلماني وتحقيق التطلعات الاستراتيجية المسطرة تحت رؤية وإشراف صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي -عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة)حفظه الله ورعاه)، الذي أرسى سموه دعائم نهج الشورى في مجتمع الشارقة ، ليكون لأبنائه وبناته دورهم الفاعل والهام في معاونة سموه على إدارة شؤون الحكم من خلال المجلس الاستشاري، وما يعنى به من أدوار تشريعية ورقابية.

ونعرب عن امتناننا لصاحب السمو حاكم الشارقة على توجهاته الرشيدة ودعمه المتواصل للمجلس، والذي كان لنا كمنارة تسلط الضوء على الأهداف الوطنية والجهود المبذولة لتحقيقها طوال أعمال هذا الدور، من جلسات ومناقشات وتوصيات وزيارات واجتماعات، ومتابعة شؤون المواطنين، وننظر بعين الرضا على تلك الجهود الجبارة التي بذلها أعضاء وعضوات المجلس، والأمين العام والأمانة العامة للمجلس خلال هذا الدور من أجل تعزيز دور المجلس كجهة برلمانية فاعلة في الإمارة.

إن المجلس خلال هذا الدور ناقش العديد من المواضيع والقضايا ذات الاهتمام الوطني، وقدم مجموعة من المبادرات والتوصيات التي تعكس رؤيته ورسالته في تعزيز تطور وازدهار الشارقة ومكانتها.

في ختام كلمتنا، نعرب عن تطلعنا نحو المستقبل، هذا المستقبل الذي يمثل التطلعات المشرقة، ومواصلة إحداثيات النجاح في إمارة الشارقة، ليؤكد المجلس الاستشاري مواصلة عمله بروح التعاضد والتفاني مع المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة وكافة الجهات والمؤسسات، والمواطنين من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات وتقديم الخدمات المتميزة، ونؤكد بأن اختتام دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر يأتي بنجاح كبير، ونتطلع إلى أن يستكمل المجلس جهوده في الفترة القادمة لتحقيق المزيد من التقدم والرفعة لإمارة الشارقة وشعبها الكريم.

سعادة / علي ميحد علي السويدي

الرئيس للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

كلمة الأمين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

اختتم دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، والذي أثبت نجاحه ورسوخ دوره في أداء دوره البرلماني وتلبية احتياجات المواطنين في مختلف المجالات.

قام المجلس الاستشاري بدوره كأحد السلطات الهامة في إمارة الشارقة وذلك بشكل ملموس، حيث قام بمناقشة ومراجعة مجموعة من المواضيع والمشاريع القانونية والتشريعية التي تهم مستقبل إمارة الشارقة ومجتمعها، وقد تضمنت عناوين الجلسات مواضيع تخص السياسات العامة للدوائر الحكومية، والمواد التشريعية الهامة، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للمواطنين والمقيمين على أرض إمارة الشارقة، هذا بجانب دوره التشريعي أدى المجلس دوره الرقابي بشكل فعّال، حيث قام بمراقبة أداء الجهات الحكومية ومتابعة الموضوعات التي تمس مختلف القطاعات، وذلك من خلال تلك المراجعة الدقيقة، تأكد المجلس من تحقيق الجهات الحكومية لأهدافها وتقديم الخدمات بصورة متكاملة.

هنا الثناء على جهود أعضاء المجلس في تحقيق النجاحات خلال هذا الدور، والتقدير لسعادة/ علي ميحد السويدي- رئيس المجلس الاستشاري، على دوره في قيادة هذا الصرح ، ولنائب الرئيس سعادة /حنان راشد الجروان، ولهيئة مكتب المجلس، ولكافة لجان المجلس، لنؤكد على استماع المجلس لمختلف فئات المجتمع وتلمس احتياجاتهم لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتطلعات الإمارة في مختلف الأعمال التي نفذها المجلس، وأدرجت في هذا التقرير الوافي، لتسلط الأرقام والإحصائيات على أهمية دور المجلس الرقابي والتشريعي في ضمان شفافية وفاعلية أداء الجهات الحكومية، وضمان تلبية احتياجات وتطلعات المجتمع.

إن اختتام دور الانعقاد العادي الرابع جاء بنجاح مشرِّف، لاسيما مع تضافر الجهود التي أسهمت في تعزيز هذا النجاح، وأشكر إخواني وأخواتي من موظفي المجلس على أدوارهم الكبيرة، وبإذن الله سيستمر المجلس في تقديم جهوده لتحقيق المزيد من الريادة والتفوق في خدمة إمارة الشارقة وشعبها.

أحمد سعيد الجروان

الأمين العام للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

كلمة الافتتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي/ صقر غباش-رئيس المجلس الوطني الاتحادي،
الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة،
الإخوة والأخوات أعضاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا أن نلتقيكم اليوم بمناسبة افتتاح أعمال مجلسكم الموقر في دور انعقاده الأخير من هذا الفصل التشريعي، والذي شهد الكثير من الأحداث والظروف والإجراءات الاستثنائية، ولكن بتوفيقٍ من الله عزَ وجل، ثم بفضل قيادتنا الرشيدة، وجهود المُخلصين، استطعنا أن نتجاوز كل الظروف والسير قُدماً نحو ما نصبوا إليه من خيرٍ وتقدمٍ وعزةٍ لهذا الوطن، وأبناءه المقيمين على أرضه الطيبة.

الإخوة والأخوات،،،

لقد أُنشئ المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة على قواعد متينة وضعها **صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي-عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة (حفظه الله)-ليكون عوناً وسنداً له**، وركناً أساسياً في تنظيم الجهاز الحكومي لإمارة الشارقة، ومضرباً للمثلِ في العمل البرلماني والحكومي القائم على التعاون والتكامل والتوازن فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وليُباشرُ مجلسكم من المهام والاختصاصات التشريعية والرقابية ما يُلبي طموحات سموه، ويحقق الأهداف المرجوة.

ولكي يتحقق هذا فلابد من وضع توجيهات **صاحب السمو حاكم الشارقة** نُصب أعيننا والعمل- كما يوصينا دائماً- للسعي في سبيل تحقيق المصلحة العامة، لذلك فنحن نؤكد على ما أوصيناكم به- أنتم وجميع الجهات الحكومية في إمارة الشارقة- على العمل بأقصى درجات التعاون والتكامل، لتحقيق المصلحة العامة، والمحافظة على ما تحقق من مكاسب وإنجازات، ونحن على ثقة بأنكم جميعاً أهلٌ للمسؤولية.

الإخوة والأخوات،،،

بسم الله وعلى بركة الله وبالنيابة عن **صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي – عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة (حفظه الله ورعاه)** نُعلن عن افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري، متمنين لكم التوفيق والسداد ولإمارة الشارقة دوام الخير والرخاء.

وداعين الله- عز وجل- أن يحفظ دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن يحفظ رئيسها **صاحب السمو الشيخ/ محمد بن زايد آل نهيان، وإخوانه الحُكام، أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد** وأن يُسدد على الخير خطاهم.

(والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

حصاد المجلس خلال دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر

أولاً: الجلسات العامة

الموضوعات العامة:

- 4 جهات حكومية
- 80 مقدم طلب وطالبي الكلمة
- 42 توصية

مشروعات قوانين:

- 8 مشروعات قوانين

أسئلة برلمانية:

- 4 أسئلة برلمانية

الزمن المستغرق للمناقشة في الجلسات العامة:

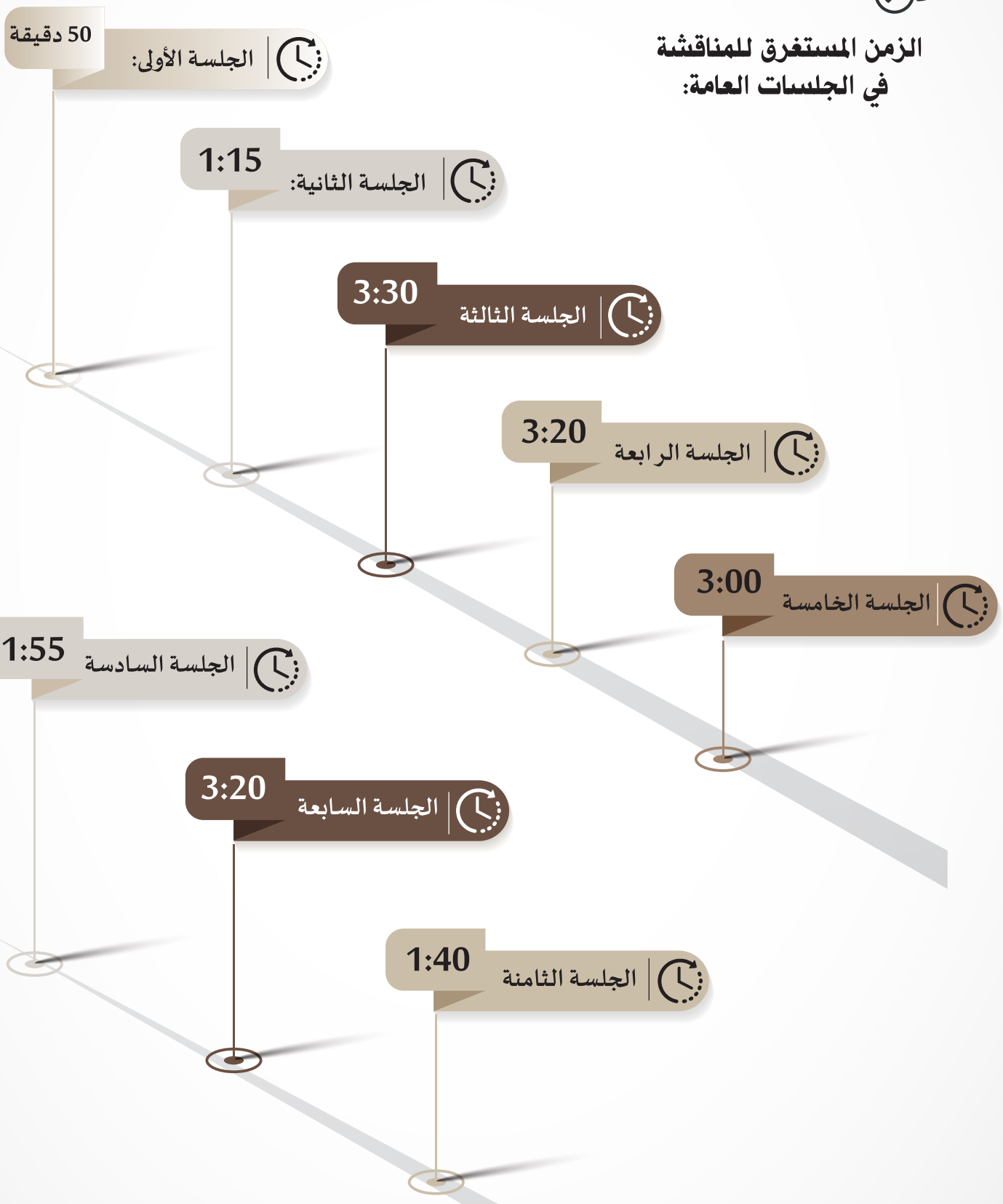

الزمن المستغرق للمناقشة في الجلسات العامة:

- الجلسة التاسعة: 4:00
- الجلسة العاشرة: 2:45
- الجلسة الحادية عشرة: 40 دقيقة
- الجلسة الثانية عشرة: 2:05
- الجلسة الرابعة عشرة: 1:30
- الجلسة الثالثة عشرة: 1:15
- الجلسة الخامسة عشرة: 4:30
- الجلسة السادسة عشرة: 1:20
- الجلسة السابعة عشرة: 3:45

إجمالي عدد الساعات

40:40

ثانياً : اجتماعات وزيارات اللجان

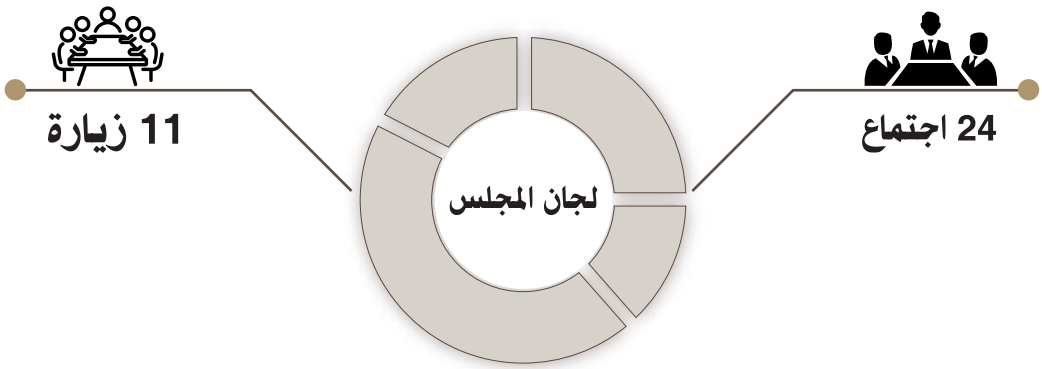

أعمال المجلس في الجانب التشريعي

يتمثل الجانب التشريعي للمجلس الاستشاري في عدة جوانب هامة، وذلك وفقاً لقانون إنشائه ولائحته الداخلية وهي:

1. مناقشة مشروعات القوانين المحالة من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة.

2. اقتراح عشرة أعضاء -على الأقل– مشروع قانون جديد أو تعديل أو إلغاء قانون نافذ.

3. الاطلاع على المراسيم بقوانين التي تصدر في فترة غيابه.

أولاً: المراسيم بقوانين الصادرة في فترة غياب المجلس

أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي –عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة (حفظه الله ورعاه)، عدد (5) مراسيم بقوانين في فترة غياب المجلس، حيث بُلغ المجلس بها خلال الجلسة الافتتاحية الأولى والتي عقدت بتاريخ 13 أكتوبر 2022م، وهي:

1. مرسوم بقانون رقم (1) لسنة 2022م بشأن تنظيم جامعة خورفكان.

2. مرسوم بقانون رقم (2) لسنة2022م بشأن تنظيم دائرة شؤون البلديات في إمارة الشارقة.

3. مرسوم بقانون رقم (3) لسنة2022م بشأن تنظيم هيئة الشارقة للثروة السمكية.

4. مرسوم بقانون رقم (4) لسنة2022م بشأن تنظيم دائرة الزراعة والثروة الحيوانية في إمارة الشارقة.

5. مرسوم بقانون رقم (5) لسنة2022م بإلغاء بعض أحكام القانون رقم (11) لسنة 2017م بشأن تنظيم هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في إمارة الشارقة.

ثانياً: مشروعات القوانين

ناقش المجلس خلال دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر (8) مشروعات قوانين مُحالة من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، حيث عدل المجلس على (7) قوانين منها ووافق على (1) دون إدخال تعديلات، وقد بلغ إجمالي الاجتماعات التي عقدتها اللجان المختصة لمناقشة مشروعات القوانين (8) اجتماعات، وتتمثل هذه المشروعات في التال

1. مشروع قانون بشأن تعديل القانون رقم (5) لسنة 2010م بشأن التسجيل العقاري.

2.مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم مجلس الشارقة للتعليم.

3. مشروع قانون بشأن الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2023م.

4. مشروع قانون بشأن تنظيم أكاديمية خورفكان للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

5.مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم دائرة الطيران المدني في إمارة الشارقة.

6.مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم هيئة مطار الشارقة الدولي.

7. مشروع قانون بشأن تنظيم دائرة الخدمات الاجتماعية.

8. قانون إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته.

1. مشروع قانون بشأن تعديل القانون رقم (5) لسنة 2010م بشأن التسجيل العقاري

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2022/10/11م
- طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الثانية 2022/10/20م
- اللجنة المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: دائرة التسجيل العقاري+ الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون بشأن تعديل قانون التسجيل العقاري

2. مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم مجلس الشارقة للتعليم

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2022/09/13م
- طبيعة مشروع القانون: بصفة عادية
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الرابعة2022/11/17م
- اللجان المختصة: لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام + لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: مجلس الشارقة للتعليم+ الدائرة القانونية لحكومة الشارقة.

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم مجلس الشارقة للتعليم.

3. مشروع قانون بشأن الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2023م

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2022/12/20م
- طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال (جلسة سرية)
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة السادسة 2022/12/22م
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة:دائرة المالية المركزية.

ناقش المجلس مشروع الموازنة العامة لحكومة الشارقة عن السنة المالية 2023م، وتمت المصادقة على مشروع الموازنة.

4. مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم أكاديمية خورفكان للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2023/3/7م
- طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال (جلسة سرية)
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الحادية عشرة 2023/3/16م
- اللجان المختصة: لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام + لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: أكاديمية خورفكان للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري + الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم أكاديمية خورفكان للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

5. مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم دائرة الطيران المدني في إمارة الشارقة

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2023/5/4م
- طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الرابعة عشرة 2023/5/11م
- اللجنة المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: دائرة الطيران المدني+ الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم دائرة الطيران المدني في إمارة الشارقة

6. مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم هيئة مطار الشارقة الدولي

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2023/5/4م
- طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الرابعة عشرة 2023/5/11م
- اللجنة المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: هيئة مطار الشارقة الدولي+ الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم هيئة مطار الشارقة الدولي

7. مشروع قانون بشأن تنظيم دائرة الخدمات الاجتماعية في إمارة الشارقة

- تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2023/5/30م
- طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة السادسة عشرة 2023/6/8م
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية + لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: دائرة الخدمات الاجتماعية+ الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون بشأن تنظيم دائرة الخدمات الاجتماعية في إمارة الشارقة.

8. قانون إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته

- تاريخ الإحالة من الدائرة القانونية لحكومة الشارقة: 2020/09/14م
- تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الثالثة 2022/11/3م
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
- ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أدخلت على قانون إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته

أعمال المجلس في الجانب الرقابي

يمارس المجلس الاستشاري دوره الرقابي من خلال الأدوات البرلمانية المنصوص عليها في قانون إنشائه ولائحته الداخلية وهي:

1. مناقشة الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الإمارة
2. طرح الأسئلة البرلمانية على رؤساء الجهات الحكومية

أولا: الموضوعات العامة

ناقش المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة خلال دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر، في الجانب الرقابي (4) موضوعات عامة وعدد (42) توصية، و(4) أسئلة برلمانية، وتتمثل الجهات الحكومية التي تم مناقشتها فيما يلي:

1. دائرة شؤون الضواحي والقرى في إمارة الشارقة:

- تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة السابعة 2023/1/5م
- اللجان المختصة: لجنة شؤون الأسرة
- تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة الثامنة 2023/1/19م

توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة دائرة شؤون الضواحي والقرى في إمارة الشارقة

التوصية الأولى:

منح مجالس الضواحي صلاحيات فنية وإدارية ومالية أوسع وأشمل، بهدف تمكينها من تقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع.

التوصية الثانية:

العمل على تطوير التّطبيق الذّكيّ لمختلف الخدمات المقدّمة وأهميّة تضمين خاصّيّة تسجيل الشّكاوى والمقترحات لرصد احتياجات ومقترحات الأهالي وتوثيقها بمراجع، والتّنسيق مع الجهات الحكوميّة وجمعيات النفع العام لتفعيل برامجها والخدمات الموجّهة لكافة الفئات ومن بينها المعاقين وكبار السّنّ.

التوصية الثالثة:

تقييم أعمال المجالس وقياس مستويات رضى الأهالي عن الخدمات المقدّمة، والوقوف على أداء كلّ مجلس، وتبادل الخبرات وتعميم أفضل الممارسات للوصول إلى منظومة عمل متميّزة بين كافّة المجالس.

التوصية الرابعة:

الإسراع في استقطاب الدائرة للكوادر والكفاءات البشرية المؤهلة والمتخصصة لتدعيم منظومة العمل، ومنها المجالات الاجتماعية والاستراتيجية والقانونية والإعلامية والتقنية.

التوصية الخامسة:

حصر الظّواهر الاجتماعيّة والسّلوكيّة الدّخيلة في المجتمع، والعمل على وضع وتبني خطط وبرامج وقائيّة وعلاجية لمنع انتشارها، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

التوصية السادسة:

منح مكافآت ماليّة للأعضاء، واستحداث توصيف لمهام وواجبات أعضاء مجالس الضّواحي والقرى لتمكينهم من ممارسة أدوارهم المجتمعية على أكمل وجه.

التوصية السابعة:

تفعيل دور العمل التطوعي بشكل أوسع، ونشر ثقافة التطوع بين جميع أفراد المجتمع من كافة الفئات العمرية، للمشاركة في جميع الأنشطة والبرامج التطوعية في مجالس الضواحي والقرى.

التوصية الثامنة:

تنمية دور الدائرة في مجال تنظيم الأعراس الجماعية لأبناء الإمارة، وذلك دعماً للاستقرار الأسري والترابط الاجتماعي.

التوصية التاسعة:

تكريم الأعضاء المتميزين لكل دوره تقديراً لجهودهم التطوعية في مجالس الضواحي والقرى، وذلك لحثهم على بذل المزيد لخدمة المجتمع.

التوصية العاشرة:

توسيع نطاق مهرجان الضواحي والقرى في كافة مدن ومناطق الإمارة.

التوصية الحادية عشرة:

إنشاء مقر ومبنى متكامل للدائرة، وإعادة تصميم المجالس بشكل يخدم كافة فئات المجتمع، والتنسيق مع الجهات الحكومية لتوفير عدد من خدماتها للأهالي من خلال مباني المجالس.

2. معهد الشارقة للتراث:

- تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة التاسعة 2023/2/9م
- اللجان المختصة: لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام

3.دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية في إمارة الشارقة:

- تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الثانية عشرة 2023/4/6م
- اللجان المختصة: لجنة شؤون الأسرة
- تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة الثالثة عشرة 2023/4/27م

توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسةدائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية في إمارة الشارقة

التوصية الأولى:

التنسيق مع مكتب الشارقة الرقمية لتفعيل الربط الرقمي بين المؤسسات الحكومية المحلية بوصفها جهات منتجة للبيانات، والأجهزة الإحصائية الرسمية داخل الدولة بطريقة شمولية لتحقيق التكامل الإحصائي.

التوصية الثانية:

تطوير قدرات ورفع كفاءات موظفي الإحصاء في الدائرة من خلال الحاقهم ببرامج الشهادات المهنية المتخصصة في مجالات الإحصاء، واطلاعهم على أفضل الممارسات الدولية.

التوصية الثالثة:

الاستفادة من المسوحات الإحصائية التي تقوم بها الدائرة بالتعاون مع الجهات المعنية لحصر وقياس التطور الديمغرافي للمجتمع، وتلبية مختلف الاحتياجات من تطوير أو توفير مرافق حيوية وخدمات في المناطق ذات الكثافة السكانية ورفعها لمتخذي القرار.

التوصية الرابعة:

التنسيق مع الجهات المعنية في الإمارة لدراسة مسببات الاقتراض، وإيجاد حلول مستدامة.

التوصية الخامسة:

توفير البيانات والدراسات للوضع الاقتصادي العام للإمارة بالتنسيق مع الجهات المعنية المحلية والاتحادية، وإيجاد بعض الحلول التي من شأنها تطوير اقتصاد الإمارة والحد من التضخم وآثاره السلبية.

التوصية السادسة:

إنشاء موقع الكتروني للدائرة، ونشر نتائج المسوح الميدانية والتعدادات والدراسات والمؤشرات الإحصائية العامة على موقع الدائرة، وفق ميثاق عمل ومعايير محددة، لتكون متاحة للباحثين والمهتمين.

التوصية السابعة:

تطبيق منظومة الإحصاء الذكي، التي تتيح للقيادات العليا وصناع القرار متابعة أحدث المؤشرات والمتغيرات، لاتخاذ القرارات الدقيقة،متضمنة إنشاء (خريطة إحصائية تفاعلية)، تعرض البيانات الإحصائية على خريطة الإمارة، للاطلاع على أهم البيانات على المستوى الجغرافي بشكل تفاعلي.

التوصية الثامنة:

الاستفادة من نتائج البحوث العلمية التي تجريها الجامعات في مختلف القضايا، ودعم الجامعات والباحثين في مجال إعداد الاستبانات وتحليلها، والقيام بتوفير المعلومات الإحصائية اللازمة في البحث العلمي.

التوصية التاسعة:

تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بقضايا الأسرة والاستفادة منها في رسم سياسة مستقبل الأسر الإماراتية.

4. دائرة شؤون البلديات في إمارة الشارقة:

- تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الخامسة عشرة 2023/5/25م
- اللجان المختصة: لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف وشؤون الأمن والمرافق العامة.
- تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة السابعة عشرة 2023/6/15م

توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة دائرة شؤون البلديات في إمارة الشارقة

التوصية الأولى:

أهمية قيام الدائرة بالتخطيط الاستراتيجي للمستقبل، واتخاذ خطوات استباقية لتعزيز تنافسيتها، والعمل على إيجاد آلية ممنهجة للتحسين المستمر لتوحيد وتسهيل الإجراءات واللوائح بين بلديات الإمارة، للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة وسرعة إنجازها.

التوصية الثانية:

أهمية إنشاء نظام إلكتروني موحد بين البلديات، وتعزيز الخدمات المقدمة في التطبيق الذكي للشارقة الرقمية.

التوصية الثالثة:

دراسة تطوير وتحديث المختبر المركزي الحالي- إن امكن ذلك- أو إنشاء مختبر مركزي آخر يخدم مختلف بلديات الإمارة، بحيث يقدم خدمات الاختبارات والفحوصات التحليلية للمواد الإنشائية والبيئية والغذائية والسلع الاستهلاكية، مما سيكون له الأثر في تقديم خدمات نوعية وتخفيف الضغط عن المختبر الحالي.

التوصية الرابعة:

رفع نسب التوطين في المجالات التخصصية الفنية، والتي فيها ندرة في أعداد المواطنين، وتقديم خطط الإحلال للوظائف التي يشغلها غير المواطنين في مختلف بلديات الإمارة.

التوصية الخامسة:

العمل مع جهات الاختصاص لاستحداث خطط رفع الجاهزية والمحافظة على استمرارية الأعمال، ووضع التدابير الوقائية المناسبة للمخاطر المحتملة أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية والسيول الجارفة.

التوصية السادسة:

اتخاذ إجراءات أكثر صرامة على الملاك والمستأجرين في المساكن القديمة أو المساكن الشعبية، لوجود أكثر من عائلة في السكن الواحد، أو العزاب الوافدين والأجانب، مما قد يتسبب في مشاكل أمنية واجتماعية واقتصادية .

التوصية السابعة:

أهمية سرعة التنسيق مع الجهات المختصة لتسوية وتجهيز الأراضي الاستثمارية مع إزالة المواد والمخلفات العائقة للاستفادة من هذه الأراضي في كل مدن الإمارة وخاصة مدينة كلباء.

التوصية الثامنة:

الإسراع في تنفيذ ومد شبكة الصرف الصحي على مستوى الإمارة، وتشديد الرقابة الفنية على الشركات العاملة في تطوير شبكة الصرف الصحي، وذلك لتجنب تكرار الأخطاء الشائعة من تسرب بأنابيب المجاري وانبعاث الروائح منها وتكرار عمليات الحفر والردم.

التوصية التاسعة:

النظر في نقل مكب النفايات الموجود في منطقة المدام، إلى منطقة أخرى غير مأهولة بالسكان، لما له من أثر سلبي على صحة القاطنين في المنطقة والبيئة والثروة الحيوانية.

التوصية العاشرة:

إعادة النظر في آلية تطبيق حل المنازعات الإيجارية وتطويرها، ودراسة إمكانية إشراك شركات التأمين لضمان حقوق الملاك من التعرض للنصب وهروب المستأجرين بدون حصول المالك على حقوقه المادية، وكذلك ضمان حقوق المستأجر في حال الإخلاء المبكر أو الصيانة.

التوصية الحادية عشرة:

تكثيف الرقابة على الشركات العاملة في مجال البناء العمراني أو الصرف الصحي، وذلك بسبب رمي مخلفات البناء أو مخلفات عمل البنية التحتية، وكذلك في المناطق السكنية والزراعية والصناعية، وتأخرهم في إزالتها مما يتسبب في تلويث التربة، وكذلك ما ينتج عنها مناظر غير حضارية، ومشاكل صحية.

التوصية الثانية عشرة:

تجديد وتحديث اشتراطات البناء التي وضعتها البلدية في عام 2007م.

التوصية الثالثة عشرة:

نقل جميع اختصاصات الطرق والمواصلات من البلدية إلى هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة على اعتبار أنها جهة ذات اختصاص أصيل، ونقل جميع إجراءات تراخيص البناء المعمارية من دائرة التخطيط والمساحة إلى البلدية والإكتفاء باستخراج بيان تخطيط عمراني من دائرة التخطيط والمساحة.

التوصية الرابعة عشرة:

إنشاء مركز الخدمة الموحدة في البلدية يضم ممثلين من (الإدارة العامة للدفاع المدني-مؤسسة الإمارات للاتصالات- هيئة كهرباء ومياه وغاز الشارقة) لتسهيل وتسريع استصدار عدم الممانعات والتعديلات المطلوبة أثناء البناء.

التوصية الخامسة عشرة:

نوصي لجنة فض المنازعات بالاستعانة بمركز الشارقة للتحكيم وذلك للتحكيم بين المقاولين والاستشاريين والملاك في حال نزوع الخلافات، على اعتبار أن قرارات مركز التحكيم ملزمة قانونياً لكافة الأطراف، وإضافة هذا البند في عقود البناء والتشيد عند توقيعه بين المقاول والمالك.

التوصية السادسة عشرة:

العمل على إخلاء مساكن المواطنين وملاحقها التي تم تأجيرها في الأحياء السكنية والضواحي خاصة في المنطقة الوسطى، وذلك للحفاظ على كيان الأسر القاطنة في تلك الأحياء وخصوصيتها من الإختلاط مع الوافدين وعاداتهم وثقافاتهم المختلفة.

التوصية السابعة عشرة:

إصدار دليل موحد لتصميم مواقف السيارات في الإمارة.

التوصية الثامنة عشرة:

استحداث آلية خصم مخالفات المواقف المتراكمة على المركبات بالتزامن مع خصم المخالفات المرورية.

التوصية التاسعة عشرة:

منح المواطنين الحاصلين على مساحات سكنية صغيرة تصاريح لعمل المظلات الخارجية للسيارات، وفق ضوابط ومعايير تنظمها الجهة المختصة.

التوصية العشرين:

إنشاء نفق استراتيجي عميق لتصريف مياه الصرف الصحي في مدينة الشارقة وضواحيها، بهدف توفير حلول مستدامة وصديقة للبيئة لتلبية متطلبات المستقبل الناتجة عن النمو السكاني والعمراني.

التوصية الواحدة والعشرين:

اعتماد عقد موحد للبناء بين المالك والمقاول والاستشاري أسوة بما هو موجود في بلدية مدينة الشارقة، وذلك للرجوع له وقت وقوع المشكلة وخاصة بالمحاكم.

التوصية الثانية والعشرين:

دراسة إنشاء مصنع للاستفادة من منتجات النخيل وثمارها المنتشرة في الحدائق والطرق الداخلية والخارجية ومزارع المواطنين، وكذلك المزارع في الإمارات المجاورة.

ثانياً: الأسئلة البرلمانية

وجه أعضاء المجلس خلال دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي العاشر عدد (4) أسئلة برلمانية وهي على النحو التالي:

1. سؤال موجه إلى سعادة رئيس برنامج إسكان الشارقة من سعادة/ د.حميد جاسم الزعابي - عضو المجلس، حول الأدوار التي يقوم بها البرنامج تجاه الأضرار التي لحقت بالمساكن الحكومية للمواطنين في المنطقة الشرقية جراء الأمطار الغزيرة، وما ترتب عليها من أضرار كبيرة؟

2. سؤال موجه إلى سعادة رئيس دائرة الزراعة والثروة الحيوانية من سعادة / د.حميد جاسم الزعابي - عضو المجلس، حول الجهود التي تقوم بها الدائرة لتقديم الدعم اللازم لأصحاب المزارع في المنطقة الشرقية بسبب غزارة الأمطار وذلك لاحتواء الأضرار والخسائر التي لحقت بهم؟

3. سؤال موجه إلى سعادة رئيس دائرة الخدمات الاجتماعية من سعادة / د. عبدالله إبراهيم الدرمكي – عضو المجلس، حول الأدوار والمهام التي تقع على الدائرة تجاه الأضرار التي لحقت بالأسر في المنطقة الشرقية جراء الأمطار الغزيرة والسيول، وما أوجه تدخلها لتقديم الدعم اللازم للأسر المتضررة؟

4. سؤال موجه إلى سعادة القائد العام لشرطة الشارقة من سعادة/ سيف محمد بن رويجده - عضو المجلس، حول الإجراءات المتبعة لدى القيادة في حل إشكالية التأخر في ترقيات عدد من الضباط

أعمال لجان المجلس

أولاً: الاجتماعات والزيارات

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

عدد الاجتماعات: 5

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية

عدد الاجتماعات: 3

لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام

عدد الاجتماعات:6 عدد الزيارات:1

لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية

عدد الاجتماعات:1 عدد الزيارات:1

أعمال لجان المجلس

لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والبلديات وشؤون الأمن والمرافق العامة

عدد الاجتماعات:2 عدد الزيارات:5

لجنة شؤون الأسرة

عدد الاجتماعات:3 عدد الزيارات:4

لجنة إعداد مشروع التوصيات

عدد الاجتماعات:4

الإجمالي

المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم دعوة المجلس للانعقاد

مرسوم أميري رقم (٧ ٣) لسنة ٢٠٢٣م

بشأن

فض دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاتهما،

والمرسوم الأميري رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢٢م بشأن دعوة المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد لدوره العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر،

وبناءً على ما عرضه رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة،

رسمنا بما هو آتٍ:

المادة (١)

يُفض دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة بعد الانتهاء من نظر جدول أعمال جلسة يوم الخميس ٢٦ ذو القعدة ١٤٤٤هـ الموافق ١٥ يونيو ٢٠٢٣م.

المادة (٢)

على رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة تنفيذ هذا المرسوم، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: ١٧ ذو القعدة ١٤٤٤هـ

الموافق: ٠٦ يونيو ٢٠٢٣م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

www.ccsharjah.gov.ae 06 5013333 06 5665777

info@ccshj.gov.ae الشارقة ـ 4414 / Shj @ccsharjah